الفصل الثاني
غنى النقل بالأدلة العقلية

سبقت الإشارة[1] إلى أن تضمن الكتاب والسنة لدلائل الأصول العقلية هو من مقتضى كمال الدين وتمام النعمة، المنصوص عليه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾[2]، وهذا ما أود التأكيد عليه في هذا الفصل، من خلال بيان بعض الأدلة القرآنية المنبهة على هذا المعنى، ومن خلال ماذكره بعض العلماء، من غنى نصوص الوحي بالدلائل البرهانية الكافية في إثبات سائر أصول الاعتقاد، بل ومن خلال اعتراف أصحاب المناهج الكلامية بذلك، مع كونهم من المخالفين لمنهج السلف في الاكتفاء بالكتاب والسنة مصدرًا لتلقي العقائد، هذا مع أن غنى النقل بالأدلة العقلية مسألة ثابتة بنفسها، لاتحتاج إلى شهادة وإثبات، ومن أراد الوقوف على ذلك فما عليه إلا مراجعة كتاب الله العزيز، وتدبر ماحوى من أنواع الهداية وعجائب البراهين، وقد جمعت في هذا البحث جملة صالحة منها، أسأل الله ـ تعالى ـ أن ينفع بها.

---

(١) ص: ٨.

(٢) سورة المائدة: ٣.

المبحث الأول

دلالة القرآن على اشتمال النقل على الأدلة العقلية

إن من يستعرض القرآن يجد التأكيد على هذا يتردد كثيرًا، إما في منطوق الآيات، وإما في مفهومها ولازم معناها، وفيما يلي بعض أنواع الأدلة القرآنية على هذا المطلب، ووجه دلالتها:

١ ـ التصريح بأن الله تعالى أرسل رسله بالبينات والهدى، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾[1]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[2]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾[3]، ونحوها من الآيات، التي تدل دلالة مطابقة، أو تضمن، على أن القرآن والرسول، كسائر الكتب والرسل، لابد أن يكونا قد بينا الأدلة العقلية اليقينية على سائر أصول الدين، أتم بيان وأكمله، إذ لايكون الهدى والفرقان إلا ببيان ذلك، والبينات ـ كما تقدم ـ جمع بينة، وهي الآية الواضحة، وهذا المعنى شامل لجميع الأدلة.

يقول ابن تيمية: (والرسول ـ صلوات الله عليه ـ قد أُرسل بالبينات والهدى، بين الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها، بين المسائل والوسائل، بين الدين: مايقال، وما يعمل، وبين أصوله التي بها يُعلم أنه دين حق، وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع، وبين

---

(١) سورة البقرة: ١٨٥، وانظر الآية: ١٥٩.

(٢) سورة الإسراء: ٩.

(٣) سورة الحديد: ٢٥.

أنه ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ . . ، والهدى هو هدى الخلق إلى الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه، وهذا لايكون إلا بذكر الأدلة والآيات الدالة على أن هذا هدى، وإلا فمجرد خبر لم يعلم أنه حق، ولم يقم دليل على أنه حق، ليس بهدى)[1].

وقد قال الله ـ تعالى ـ لنبيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾[2]، وأولى الأشياء بالبيان: دلائل الإيمان، وإذا كان الله ـ تعالى ـ قد بين في كتابه كثيرًا من دقائق الأحكام، والحلال والحرام، كأحكام الطلاق والمواريث والحج وغيرها، فكيف يقصُر كتابه عن بيان ماهو أهم من ذلك كله، ألا وهو دلائل الأصول، التي بها يكون تأسيس اليقين في القلوب، وتثبيت الإيمان في النفوس؟، ومن القواعد الشرعية المقررة: أن الشيء كلما كان الناس إلى معرفته أحوج، فإن الله ـ تعالى ـ يوسّع عليهم دلائل معرفته بقدر مايسد هذه الحاجة ويزيد[3].

ويقول الله ـ تعالى ـ لنبيه أيضًا: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[4]، ومعلوم أن بيان الحق في مواضع الخلاف، لايكون إلا بذكر الدلائل القاطعة، والبراهين اليقينية.

٢ ـ التصريح بتضمن نصوص الوحي براهينَ العقائد، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾[5]، وذلك أن الرسول ﷺ أُمر أن يبين أن برهانه مضمّن في هذا الذكر، الذي هو القرآن.

قال ابن الوزير[6] ـ رحمه الله ـ: (هذه الآية دالة على أن كتب الله

---

(١) النبوات: ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/ ١٢٩.

(٤) سورة النحل: ٦٤.

(٥) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، المعروف بابن الوزير اليماني، =

لاتخلو من البراهين المحتاج إليها في أمر الدين)[1].

ونحو هذه الآية في الدلالة على هذا المعنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾﴾[2].

وكما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[3]، قال ابن جُريج[4]: (بالحق): الكتاب، بما تردّ به ما جاءوا به من الأمثال[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أخبر ـ سبحانه ـ أن الكفار لايأتونه بقياس عقلي لباطلهم، إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل، بماهو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحق من قياسهم)[6]. وذكر أن التفسير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ يعم التصوير، ويعم التحقيق بالدليل[7]. أي أنه يشمل شرح المعاني، كما يشمل بيان حقها من باطلها بالدليل.

وكما في الآيات التي تذكر امتلاء القرآن بالأمثال، وخصوصًا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنسَانُ

= من الزيدية الذين نصروا السنّة ومنهج السلف، وله في ذلك مصنفات، توفي سنة ٨٤٠هـ. انظر البدر الطالع للشوكاني: ٢/ ٨١ ـ ٩٣.

(١) إيثار الحق على الخلق: ص١١، ١٠٤.

(٢) سورة الأحقاف: ٤.

(٣) سورة الفرقان: ٣٣.

(٤) هو أبو خالد عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الرومي الأموي، مولاهم، الإمام الحافظ، فقيه الحرم، صاحب التصانيف، كان من أوعية العلم، توفي سنة ١٥٠هـ. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: ١/ ١٦٩ ـ ١٧١.

(٥) رواه عنه ابن جرير بسنده، انظر جامع البيان: ١٩/ ١١.

(٦) مجموع الفتاوى: ٤/ ١٠٦، وانظر: ١٢/ ٨١.

(٧) انظر مجموع الفتاوى: ١٤/ ٦٧ و٤/ ١١٦.

أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾[1]، فإن ذكر الجدل هنا ينبه على أن الأمثال براهين وحجج، تفيد إحقاق الحق، وإبطال الباطل[2].

وسيأتي ذكر الأمثال ـ إن شاء الله ـ ضمن مسالك الاستدلال العقلي.

٣ ـ إيجاب تبليغ الرسالة وبيان الدين، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[3]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾[4]، ونحوهما من الآيات، ومعلوم أن بلاغ الدين لايكون مبينا إلا إذا كان مقرونا بذكر أدلته اليقينية، الكافية الشافية، المغنية عما سواها، فلابد أن يكون البلاغ للدلائل كالبلاغ للمسائل.

ويشير إلى هذا شيخ الإسلام بقوله: (والمسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصولاً للدين لايجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام، فإن هذا متناقض، والقول به يعني أحد أمرين:

الأول: أن الرسول ﷺ لم يبلغ أهم أمور الدين، وهي أصوله.

الثاني: أنه بيّنها فلم تنقلها الأمة.

وكلا الأمرين باطل، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين، ومن يقول هذا لايخلو من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون جاهلاً بحقائق ما جاء به الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فيترتب على هذا جهله بأصول الدين وفروعه، دلائله ومسائله.

الثاني: أن يكون جاهلاً بما يعقله الناس بقلوبهم، فيُدخل في الحقائق المعقولة مايسميه هو وأشكاله عقليات.

---

(١) سورة الكهف: ٥٤.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ١٤/٦٦.

(٣) سورة المائدة: ٦٧.

(٤) سورة النحل: ٣٥.

الثالث: أن يكون جاهلاً بكلا الأمرين، فيظن من أصول الدين ماليس منها، من المسائل والوسائل، ويظن عدم بيان الرسول ﷺ لما ينبغي أن يعتقد في ذلك)[1].

والرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ هو أعلم الخلق بأمور الدين، أصوله وفروعه، مسائله ودلائله، كما أنه أرغب الخلق في التعريف بها وبيانها والدعوة إليها، كما أنه أقدرهم على ذلك، فهو فوق كل أحد من الخلق في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، وغير الرسول لايخلو: إما أن يكون في علمه بأمور الدين نقص أو فساد، وإما ألا يكون له إرادة في بيان ماعلمه من ذلك، فلا يبينه: إما لرغبة أو لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه لها ناقصًا، فليس بيانه البيان عما عرفه الجنان[2].

ويقول أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ مبينا لزوم بيان الأدلة العقلية المغنية عن طريق أهل الكلام لتحقيق البلاغ المبين: (لو كنا نحتاج مع ماكان منه ـ عليه السلام ـ في معرفة مادعانا إليه، إلى مارتّبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلّغًا، إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة مادعانا إليه، إلى علم مالم يبيِّن لنا، من هذه الطرق التي ذكروها)[3].

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نقلاً عن الخطابي قولاً يؤكد ماقاله الأشعري: (إن الله تعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمدًا ﷺ بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وقال له:

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣/ ٢٩٤، ٢٩٥، بتصرف.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ١٣٨، ودرء تعارض العقل والنقل له: ٥/ ٣٧١ ومابعدها.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص٢٠١، وقد نقله ابن تيمية في الدرء وعلق عليه، انظر: ٧/ ٢١٦.

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1]، وقال ﷺ في خطبة الوداع، وفي مقامات شتى، وبحضرته عامة الصحابة: «ألا هل بلغت؟»[2]، وكان الذي أنزل عليه من الوحي وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[3]، فلم يترك ﷺ شيئًا من أمور الدين: قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلا بينه وبلّغه، على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه، إذ لاخلاف بين فرق الأمة، أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز بحال.

ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لاتزال الحاجة ماسة إليه أبدًا في كل وقت وزمان، ولو أُخر عنه البيان، لكان التكليف واقعًا بما لاسبيل للناس إليه، وذلك فاسد غير جائز)[4].

ومما يمكن عده من هذا النوع قوله ـ تعالى ـ: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾[5]، وذلك من جهة التطابق بين الدلالة البرهانية القرآنية، والبرهانية العيانية، حيث يتصادق موجب الشرع المنقول، والنظر المعقول[6].

---

(١) سورة المائدة: ٦٧.

(٢) انظر صحيح البخاري: كتاب الحج باب الخطبة أيام منى، (٢/٦١٩، ٦٢٠)، حديث (١٦٥٢).

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ٧/٢٩٧، وقد أسنده إلى «الغنية عن الكلام وأهله» للخطابي، وهو كتاب ألفه الخطابي لبيان أن دين المسلمين في غنية عن الابتداع في دلائل الأصول ومسائلها. وأورد النص السيوطي في صون المنطق: ص٩٥.

(٥) سورة فصلت: ٥٣.

(٦) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ١/٣٠١.

المبحث الثاني
شهادة العلماء بغنى النقل بالدلائل العقلية

مع ماتقدم من أنواع الأدلة القرآنية، على غنى النقل بالدلائل العقلية، يمكن أن يُضمّ دليل آخر مستقل الدلالة، يؤخذ من مجموع الأدلة والبراهين العقلية المحتج بها في الكتاب والسنة على أبواب الاعتقاد، فإنه دليل قطعي على غنى النقل بالأدلة العقلية، وكفايته في هذا المجال، وطريق الوقوف على هذا الدليل: هو استقراء نصوص الكتاب والسنة، والنظر في دلالاتها العقلية.

وقد شهد كافة العلماء ممن له نظر واشتغال بالكتاب والسنة بذلك، حتى من كان منهم مخالفا لمنهج السلف.

ولشهادة العلماء الراسخين اعتبار في الميزان الشرعي، كما دل على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[1]، وقد نبهنا القرآن إلى شهادة الذين أوتوا العلم بكمال هداية القرآن وأنه الحق، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾ ﴾[2].

كما أن لشهادة المخالف واعترافه بالحق وزنَها وأهميتها، ولذلك نبه إليها القرآن في مواضع، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ ﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران: ١٨.
(٢) سورة سبأ: ٦.
(٣) سورة يونس: ٩٤.

وسأورد هنا ـ بحول الله وقوته ـ بعض أقوال العلماء، في غنى نصوص الوحي بالدلائل العقلية اليقينية، الكافية في سائر أبواب الاعتقاد، كما أتبعها بذكر ماوقفت عليه من اعتراف أصحاب المناهج الكلامية، بأن غاية مايصلون إليه من البحوث العقلية قد جاء القرآن بخلاصته وأربى عليه.

* فهذا أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ يؤلف رسالة يوصي فيها أهل الثغر[1] بالتمسك بالسنّة وطريقة السلف في الاعتقاد، ويطيل النفَس فيها وهو يوصي بسلوك طريقة القرآن في الاستدلال على العقائد، وأنها الطريقة المثلى والمنهج الأكمل، وفيها السلامة من الآفات التي تعتري طرائق أهل البدع، ومن كلامه في هذه الرسالة قوله:

(إن فيهما ـ [يعني الكتاب والسنة] ـ الشفاء من كل أمر مشكل، والبرءَ من كل داء معضل، وإن في حراستهما من الباطل على ماتقدم ذكرنا له، آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده، وفيما ذكرنا دلالة على صحة ما استندوا إلى الاستدلال[2]، وقوة لما عرفوا الحق منه ـ [يعني السلف] ـ فإذا كان ذلك على ماوصفنا، فقد علمتم بهت أهل البدع لهم، في نسبتهم لهم إلى التقليد، وسوء اختيارهم في المفارقة لهم، والعدول عما كانوا عليه معهم، وبالله التوفيق)[3].

* ويقول أبو سليمان الخطابي في كتابه: الغنية عن الكلام وأهله ـ كما نقل عنه قوام السنّة وغيره ـ: (واعلم أن الأئمة الماضين، والسلف المتقدمين، لم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر

---

(١) كل موضع قريب من أرض العدو يسمّى ثغرًا، والمراد به هنا: مدينة «باب الأبواب» على بحر الخزر. انظر معجم البلدان لياقوت: ١/٣٠٣، ٢/٧٩.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ما استندوا إليه من الاستدلال.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص٢٠٣، ٢٠٤.

عجزًا عنه، ولا انقطاعًا دونه، وقد كانوا ذوي عقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وقد كان وقع في زمانهم هذه الشبه والآراء، وهذه النحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة وأعرضوا عنها لما تخوفوه من فتنتها، وحذِروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور حكمته ومعرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السنة وبيانها، غناءً ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيحت بمكانهما)[1].

وهذا الذي نبه إليه الخطابي من أن السلف لم يكونوا عاجزين عن الخوض في العقليات، وأنهم إنما أعرضوا عن الابتداع فيها، واكتفوا بما هداهم إليه الوحي منها، واستغنوا بالقرآن عن غيره في هذا المجال، قد أكد عليه الغزالي فيما بعد.

* فقد أجاب أبو حامد في كتابه: «إلجام العوام عن علم الكلام»[2]، من يقول: إن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إنما أمسكوا عن الخوض في العقليات لقلة الحاجة إلى ذلك في عصرهم، حيث إن البدع إنما نبعت بعدهم، من وجهين، الثاني منهما هو الذي عليه المعول، دون الوجه الأول:

والأول هو: أن الصحابة لم يقتصروا في بعض الفرعيات كالفرائض على الواقع، بل فرضوا فيه افتراضات كثيرة، لما علموا أنه لاضرر فيه. ولامعول على هذا الوجه فيما يظهر؛ لأنه لم يذكر شواهد نقلية على هذه الدعوى، والمعروف عن الصحابة كراهتهم الفتوى في

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ١/ ٣٧٣، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٧/ ٢٨٦، وصون المنطق للسيوطي: ص٩٣، ٩٤.

(٢) انظر: ص٨٢، ٨٣.

المسائل المفترضة[1].

وأما الوجه الثاني فهو: (أنهم كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ، وإلى إثبات البعث مع منكريه، ثم مازادوا في هذه القواعد التي هي أمهات العقائد على أدلة القرآن، فمن أقنعه ذلك قبلوه، ومن لم يقنع قتلوه، وعدلوا إلى السيف والسنان، بعد إنشاء أدلة القرآن، ومازالوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدمات، وتحرير طريق المجادلة، وتذليل طرقها ومناهجها، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لايقنعه أدلة القرآن، لايقنعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان)[2].

ويقول أبو حامد: (ينبغي للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق المعجز، لابقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لاتخلو من الأعراض الحادثة فهي حادثة، ثم الحادث يفتقر إلى محدث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات الرسمية تشوش قلوب المؤمنين، لاسيما وهي صادرة من غير ملي بالدين، ولامضطلع بحمل شريعة سيد المرسلين، والأولين والآخرين -صلى الله عليه وعلى آله أجمعين-، والدلالاتُ الشرعية الصادرة عن الله اللطيف الخبير، وعن رسوله البشير النذير، تقنع وتسكّن النفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة، ولقد بعد عن التوفيق من سلك طريقة المتكلمين، وأعرض عن كتاب رب العالمين)[3].

* ويقول القاضي عياض أثناء كلامه عن وجوه إعجاز القرآن:

---

(١) انظر الفتوى في الإسلام للقاسمي: ص١٣٤.

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام: ص٨٢، ٨٣.

(٣) إلجام العوام: ص٧٨، ٧٩. وأبو حامد هنا إنما يخاطب العوامّ لاغير، وانظر مايأتي ص١٥٢.

(فجمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجاج العقليات، والرد على فرق الأمم، ببراهين قوية، وأدلة بينة، سهلة الألفاظ، موجزة المقاصد، زام المتحذلقون بعدُ أن ينصبوا أدلة مثلها، فلم يقدروا عليها)[1].

* ويقول ابن الوزير اليماني ـ وهو من المهتمين ببيان أدلة القرآن العقلية وغنائها عن الأدلة البدعية، ومؤلفاته زاخرة بترديد هذه المسألة ـ[2]:

أصولُ ديني كتابُ اللهِ لا العرضُ وليس لي في أصولٍ غيرِه غرضُ

ثم علق على هذا البيت بقوله:

(وأردت بهذا البيت معنيين:

أحدهما: أن القرآن معجز، وكل معجز لايقدر عليه أحد من البشر فإنه يعلم بدليل العقل أنه من عند الله ـ تعالى ـ. . .)[3]. ثم يقول:

(الثاني: النظر في الأدلة التي أمر الله ـ تعالى ـ أن ننظر فيها أو حثنا على النظر فيها. . . وهذا أمر لايصلح أن يكون فيه خلاف بين المسلمين البتة، ومن أداه الغلوّ إلى تقبيح الاكتفاء بهذه الأدلة، وجب على جميع المسلمين النكير عليه، والإغلاظ له، وقد ظهر لي أنه قول أئمة الكلام، فضلاً عن أئمة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ، وسائر علماء الإسلام)[4].

---

(١) الشفا: ١/ ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) انظر مثلاً كتابه: إيثار الحق على الخلق: ص١٠٣ ومابعدها حيث أطال الكلام في تقرير تضمن القرآن لدلائل الأصول، وكتابه: العواصم من القواصم: ٣/ ٤٣٨ ومابعدها، حيث أورد كلام بعض العلماء في تقرير ذلك.

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٤) العواصم والقواصم: ٣/ ٤٣٦، ٤٣٧.

وقال ابن الوزير أيضًا في موضع آخر وهو يبين دلائل غنى القرآن بأدلة أصول الدين العقلية: (النوع التاسع: إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما ادعيت من معرفة أدلة التوحيد، من غير ظن ولاتقليد، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر في القرآن، يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذي تعلم المتكلمون منه النظر، لكنهم غالوا في النظر)[1].

وماذكره ابن الوزير ـ رحمه الله تعالى ـ من أن المتكلمين تعلموا النظر من القرآن غير مسلّم، ولو صح هذا لما اختلفنا معهم، ولما ألف ابن الوزير نفسُه كتابَه: «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»، ولعله قصد أنهم استأنسوا بتوجيه القرآن للنظر العقلي، للتجاسر على الخوض في المباحث العقدية بطريق النظر، ومع ذلك فالكثير من المتكلمين لم يعول في خوضه في العقائد على القرآن والسنة.

* ويقول شارح الطحاوية: (وإذا تأمل الفاضل غاية مايذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ماذُكر في القرآن من الطرق العقلية، بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق مالايوجد عندهم مثله)[2].

* ويقول السيوطي: (قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، ومامن برهان ودلالة وتقسيم وتحرير يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ماقاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ

---

(١) ترجيح أساليب القرآن: ص٥١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ١/٧٦.

لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[1].

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام)[2].

وبعد، فهذه بعض شهادات العلماء على غنى القرآن بالدلائل العقلية الأصولية، ولو أطلقنا لأنفسنا العنان في تتبع كلام أهل العلم في ذلك لطال بنا المقام، وسأختم ذلك بذكر شيء من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تقرير هذا الأصل، مع أنه أشهر من أن يُنبه إليه، فإن أكثر مصنفاتهما إنما يدور حول تقرير كفاية الكتاب والسنة ومنهج السلف في بيان أمور الدين، مسائل ودلائل، وقد كان شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ أكثر تركيزًا من غيره من العلماء على هذه المسألة، حيث نبه في مصنفاته مرارًا وتكرارًا إلى النظرة الخاطئة التي ينظر بها كثير من أهل الكلام إلى نصوص الوحي، حيث يحصرون دلالتها في الجانب الخبري السمعي، دون العقلي، ويفرعون على ذلك تقديم العقل على النقل.

* ومما قاله ـ رحمه الله ـ في هذا الباب:

(فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبِر، ويجعلون مايُبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة، فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا، بل ضلوا ضلالاً مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ماعليه سلف الأمة وأئمتها، أهل العلم والإيمان، من أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ بين من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بذلك، مالايقدر أحد من

---

(١) سورة إبراهيم: ٤.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٣٥.

هؤلاء قدرَه، ونهاية مايذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه)[1].

وقال في موضع آخر: (والكتاب والسنة يدلان بالإخبار تارة، وبالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ماعند أرباب النظر العقلي في الإلهيات، من الأدلة اليقينية، والمعارف الإلهية، قد جاء به الكتاب والسنّة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق مافي عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين)[2].

ويقول في موضع آخر: (... فإن الكتاب والرسول وإن كان يخبر أحيانا بخبر مجرد، كما يأمر أحيانًا بأمر مجرد فهو يذكر مع إخباره عن الله ـ تعالى ـ وملائكته وكتبه ورسله من الدلالة والبيان والهدى والإرشاد، مايبين الطرق التي يُعلم بها ثبوت ذلك، ومايهدي القلوب ويدل العقول على معرفة ذلك، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية، مالايمكن أن يذكر أحد من أهل الكلام مايقاربه، فضلاً عن ذكر مايماثله أو يفضل عليه، ومن تدبر ذلك رأى أنه لم يذكر أحد طريقا عقليًا يُعرف به وجود الصانع، أو شيء من أحواله، من أهل الكلام والفلاسفة إلا وقد جاء القرآن بماهو خير منه وأكمل وأنفع وأقوى وأقطع، بتقدير صحة مايذكره هؤلاء)[3].

ويقول أيضًا في موضع آخر: (الأدلة العقلية والسمعية متلازمة، كل منهما مستلزم صحة الآخر، فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣/ ٢٩٦، وانظر قريبًا من هذا عنده في الفتاوى: ٣/ ٣٣١، ٣٣٢، ودرء تعارض العقل والنقل: ١/ ٢٨.

(٢) منهاج السنة النبوية: ٢/ ١١٠، وانظر نحو هذا الكلام في درء تعارض العقل والنقل له: ٧/ ٢٨٩، ومجموعة الرسائل له: ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ٣٥٢.

فيما أخبروا به، والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي بها يعرف الله، وتوحيده وصفاته، وصدق أنبيائه، ولكن من الناس من ظن أن السمعيات ليس فيها عقلي، والعقليات لاتتضمن السمعي، ثم افترقوا: فمنهم من رجح السمعيات وطعن في العقليات، ومنهم من عكس، وكلا الطائفتين مقصّر في المعرفة بحقائق الأدلة السمعية والعقلية)[1].

ولايكتفي شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ بالتأكيد على غنى النقل بالأدلة العقلية، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ماهو أبلغ منه؛ حيث يميل إلى نفي وجود مسألة شرعية يمكن أن يستدل لها عقلاً، ولم يأت لها الشارع بدليل عقلي، وإن جوَّز وقوع مثل ذلك، وهو يقرر هذه المسألة بالتفصيل التالي:

ماعُلم من طريق الشرع لايخلو: إما أن يُراد به إخبار الشارع أو دلالة الشارع، فإذا عُني به مادل عليه الشارع فهذا يجتمع فيه أن يكون شرعيًا عقليًا، وعامة أصول الدين الكبار قد دل الشارع على أدلتها العقلية، فهي مستفادة من الشرع من جهة دلالته وهدايته إلى أدلتها العقلية اليقينية، لامن جهة إخباره بها فحسب، كما يظن كثير من الغالطين.

أما القسم الثاني: وهو مايعلم بإخبار الشرع: فهذا أيضًا لايخلو: إما أن يمكن علمه بالعقل أيضًا أو لايمكن، فإن لم يمكن فهذا يعلم بمجرد إخبار الشارع، وإن أمكن علمه بالعقل ولم يدل الشارع على دليل له عقلي، فهذا يمكن وجوده، ولانقص إذا وقع مثله في الشريعة، لكن في وقوعه نظرا، وإن قال به بعض الناس؛ فإن من تأمل وجوه دلالة الكتاب والسنة ومافيها من جلي وخفي، وظاهر وباطن، قد يقول: إن الشارع نبه في كل مايمكن علمه بالعقل على دلالة عقلية، كما قد حصل الاتفاق على أن ذلك واقع في مسائل

---

(١) المرجع السابق: ٨/ ٢٤.

أصول الدين الكبار[1].

* ومما قاله الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ في هذا الباب:

(الأدلة السمعية نوعان؛ نوع دل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي، فهو عقلي سمعي، ومن هذا غالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد.. وإذا تدبرت القرآن رأيت هذا أغلب النوعين عليه، وهذا النوع يمتنع أن يقوم دليل صحيح على معارضته، لاستلزامه مدلوله، وانتقال الذهن فيه من الدليل إلى المدلول ضروري، وهو أصل للنوع الثاني، الدال بمجرد الخبر، فالقدح في النوعين بالعقل ممتنع بالضرورة، أما الأول فلما تقدم، وأما الثاني: فلاستلزام القدح فيه القدحَ في العقل الذي أثبته، وإذا بطل العقل الذي أثبت السمع، بطل ماعارضه من العقليات)[2].

ولابن القيم ـ رحمه الله ـ عناية باستخراج الأدلة العقلية من النصوص القرآنية كماهو معروف من كتبه، وخصوصًا الصواعق المرسلة وإعلام الموقعين، وسيأتي نماذج منها في هذا البحث إن شاء الله ـ تعالى ـ[3].

وبعد، فهذا ما اتسع المقام لاستعراضه من شهادات أهل العلم بغنى النصوص النقلية بالأدلة العقلية، وكفايتها في هذا الباب، وأما اعتراف أصحاب المناهج الفلسفية والطرق الكلامية، فقد ذكره عنهم غير واحد من العلماء، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر كلام أبي الخطاب الكَلْوذاني[4] ـ صاحب التمهيد في أصول الفقه ـ في

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩/ ٢٣٠، ٢٣١، والنبوات له: ص٧٢.

(٢) الصواعق المرسلة: ٣/ ٩٠٨، ٩٠٩، وانظر كلامًا له بهذا المعنى أبسط من هذا في المرجع نفسه: ٢/ ٧٩٣، ٧٩٤.

(٣) انظر ص: ٢٥٢، ٢٥٥، وغيرها.

(٤) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني، أبو الخطاب =

تقرير وجوب المعرفة بالعقل، وأنها لاتحصل إلا بذلك، قال: (فهؤلاء الذين يقولون بوجوب المعرفة بالعقل، وأنها لاتحصل إلا بالعقل، ذكروا أن الرسل بينوا الأدلة العقلية التي يستدل بها الناظر، كما نبهوا الغافل ووكدوا الحجة، إذ كانوا ليس بدون من يتعلم الحساب والطب والنجوم والفقه من كتب المصنفين، لاتقليدًا لهم فيما ذكروه، لكن لأنهم يذكرون من الكلام مايدله على الأدلة التي يستدل بها بعقله...) إلخ[1].

ويقول شيخ الإسلام في موضع آخر: (جميع الطوائف، حتى أئمة الكلام والفلسفة، معترفون باشتمال ماجاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله)[2].

وقد أقر غير واحد من المتكلمين المباينين في طريقتهم في العقائد لطريقة القرآن بغنى القرآن وكفايته في بيان دلائل الأصول، فهذا القاضي عبدالجبار المعتزلي يقول عن القرآن فيما نقله عنه ابن الوزير:

(واتفق فيه أيضًا استنباط الأدلة التي توافق العقول، وموافقة ماتضمنه لأحكام العقل، على وجه يبهر ذوي العقول ويحيرهم، فإن الله ـ سبحانه ـ ينبه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بألفاظ سهلة قليلة تحتوي على معان كثيرة)[3].

وقد أورد ابن الوزير كلام عبدالجبار هذا مستشهدًا به على إجماع الطوائف على تضمن القرآن للأدلة العقلية، والذي يظهر لي أنه

= البغدادي، الفقيه. أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه. توفي سنة ٥١٠هـ. انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/١١٦ ـ ١١٨.

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٩/٥٩.

(٢) المرجع السابق: ٩/٥٣.

(٣) ترجيح أساليب القرآن: ص١٦، وقد بحثت عنه في المغني فلم أهتد إليه.

لايُفرح بمثل هذه الشهادة، فإنها لاتعني ميلاً إلى منهج السلف، بل إن ظاهرها واضح الدلالة على أن مقصود القاضي بها إنما هو موافقة القرآن لما يقرره المعتزلة من المعقولات، وذلك بحسب تأويلهم له.

وأولى بالاستشهاد على هذا المطلب ماقاله أبو المعالي الجويني ـ وهو إمام الأشاعرة في عصره بلا منازع ـ:

(وأما ما اعترضوا به من قولهم إن الاستدلال بالقرآن على الدهرية[1] ونفاة الصانع لايتحقق، فهذا باطل من وجوه، أقربها شيئان:

أحدهما: أن شيخنا ـ [يعني أبا الحسن الأشعري] ـ لم يستدل عليهم بنفس الآية، وإنما استدل عليهم بمعناها، وهي تنطوي على وجه الحجاج، والذي يوضح ذلك، أن الرب ـ تعالى ـ احتج بما ذكره على الكفرة والمنكرين، فذكر شيخنا ليقيم الاحتجاج به على حسب ما أراد الله من الاحتجاج، فوضح أن ماذكروه قدح في احتجاج الله على طوائف الكفرة.

والوجه الآخر: أن شيخنا لم يرد بذكر الآية احتجاجًا، بل رام تقريب الأمر على منكري الكلام من الحشوية[2] والمقلدة؛ فإنهم ظنوا أن كلامًا في التوحيد مما أبدعه المتأخرون، واستحدث الخلق بعد انقراض سلف الأمة، فأوضح شيخنا في كل أصل من الأصول، أن

---

(١) الدهرية: طائفة من الملاحدة، يضيفون التأثير إلى الدهر كما يفهم من نسبتهم إليه، وقد نقض القرآن قولهم بأنه لادليل عليه أصلاً، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة الجاثية: ٢٤]. انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل السكسكي: ٨٨.

(٢) الحشْوَية بإسكان الشين وفتحها، لقب يطلقه أهل الكلام على من تمسك بظواهر نصوص الصفات، وهو مما يلمزون به أهل الحديث وأتباع السلف من الألقاب. انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/١٧٦، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: ٢/١٦٦، ١٦٧.

الذي تركوه من الحجاج مذكور في كتاب الله، منصوص عليه، وأن كلامنا من تقدير التفسير للكتاب والشرح له، فهذا ما أراد به من ذكر الآي، وهذا غرض سديد لاينكره متأمل مُحصل)[1].

وكلام أبي المعالي في الوجه الأول حق لاشك فيه، وأما ماذكره في الوجه الثاني، من أن شيخه إنما أراد بالاستشهاد بالآيات القرآنية تقريب الأمر للحشوية والمقلدة، فيحتاج إلى دليل على أن هذا هو مراد شيخه، ثم أي فضيلة في هذا إن ثبت، فإن معناه أنه إنما يذكر الآيات اعتضادًا لا اعتمادًا، وأنها فضلة لامعول عليها، مادام أن ماتضمنته من دلالة عقلية معلوم لدى العقل استقلالاً، وأبو الحسن ـ رحمه الله ـ أجل من أن يكون هذا مراده، كما أن هذا مخالف لما استقر عليه حاله في رسالته إلى أهل الثغر، من الرجوع إلى منهج الكتاب والسنة في الجملة، وعلى كل حال: لايُنكر أن بين من سمّاهم حشوية من قصّر في النظر العقلي الشرعي، كما سيأتي في موضعه[2]، إلا أنهم ليسوا بأولى بالتقصير ممن أعرض عن النظر العقلي الشرعي، واستغنى عنه بالنظر العقلي البدعي، ورجوع الجويني نفسه في آخر حياته إلى مذهب التفويض[3] مشهور معلوم، وقد ألف فيه العقيدة النظامية، رجح فيها القول بالتفويض، ظانا أنه مذهب السلف[4].

---

(١) الشامل: ١/١٦٦.

(٢) ص: ١٦٧، ١٦٨.

(٣) هو نفي العلم بمعاني آيات الصفات، وإرجاع ذلك إلى الله ـ تعالى ـ، مع نفي الظاهر، والقطع بأنه غير مراد، وهذا غير مذهب السلف، الذين يثبتون العلم بمعانيها، ويؤمنون بظواهرها على الوجه اللائق بالله ـ تعالى ـ من غير تمثيل، ويفوضون العلم بكيفية الصفات إلى الله ـ تعالى ـ، كالقول في الذات. انظر درء التعارض لابن تيمية: ١/ ٢٠٤.

(٤) انظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية بتحقيق الكوثري: ص٣٢، =

ويقول أبو حامد الغزالي تلميذ إمام الحرمين ـ وقد تقدمت شواهد من كلامه ـ:

(اعلم أن حاصل مايشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي يُنتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وماخرج عنهما فهو إما مجادلة مذمومة، وهي من البدع. . وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها، وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجها الأسماع، وبعضها خوض فيما لايتعلق بالدين، ولم يكن شيء منه مألوفا في العصر الأول، وكان الخوض فيه بالكلية من البدع)[1].

ولأبي حامد ـ رحمه الله ـ من جنس هذا الكلام الجيد ماينذر وجوده لغيره من أهل الكلام، فهو مثلاً في موضع آخر يذكر البرهان العقلي الكلي على رجحان طريقة السلف في العقائد، وأنه يقوم على أربعة فصول:

الأول: أن النبي ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في المعاد، وأرغبهم في بيان ذلك، وأقدرهم عليه، إذ لامجال في ذلك للتجربة ولا للعقل.

الثاني: أنه ـ عليه السلام ـ ماكتم شيئًا مما أوحي إليه، وذلك معلوم ضرورة من أحواله.

الثالث: أن أصحابه أعرف الناس بمعاني كلامه، لمعاصرتهم التنزيل، وملازمتهم، النبي ـ ﷺ ـ؛ ولأنهم أرغب الخلق في ذلك تعلمًا وتبليغًا، وأقدرهم على ذلك فهمًا ونقلاً.

الرابع: أنه عُلم ضرورة أنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم

= ونقض المنطق لابن تيمية: ص٦١، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية أيضًا: ٢/ ١٧، ١٨.

(١) إحياء علوم الدين: ١/ ٣٣.

مادعوا الخلق إلى الدين على طريقة الخلف، بل بالغوا في الزجر عنها، فدل على أنها ليست من الدين[1].

ولست تجد أحسن من هذا الكلام موافقة للكتاب والسنة، ونصرةً لعقيدة السلف، لولا مايفسده به أبو حامد ـ رحمه الله ـ من تخصيصه بالعوام، ومن في حكمهم من أصحاب البلادة، والأفهام الغليظة، أما أذكياء العالم، من حذاق الفلاسفة والمتكلمين، فلهم عند أبي حامد الكتب المضنون بها على غير أهلها، وأسأل الله أن يتجاوز عنا وعنه[2].

وممن سجلت اعترافاتهم للقرآن بالسبق في باب الاستدلال العقلي: فخر الدين الرازي، وهو من ملأ الدنيا بكتبه في المعقولات، وشحن تفسيره من ذلك بما انتقده عليه أئمة المسلمين[3]، حيث يقول في كتابه الأربعين في أصول الدين: (وأقر الكل بأنه لايمكن أن يُراد في تقرير الدلائل على ماورد في القرآن)[4].

وذكر في كتابه الفلسفي: «المطالب العالية»، في كلامه على إثبات العلم بالصانع بطريقة حدوث الصفات، أن هذا النوع من الدلائل أوقع في القلوب، وأكثر تأثيرًا في العقول، وأبعد عن جهات الشبهات لوجوه:

أولها: معاضدة الحس والخيال للعقل في هذا النوع، مما يؤدي إلى زوال الشبهات.

وثانيها: أنّ كثرتها وتواليها يفيد القوة والجزم.

---

(١) انظر إلجام العوام عن الكلام: ص٨٧، ٨٨.

(٢) انظر معارج القدس إلى معرفة مدارج النفس للغزالي: ٣٢، «والمضنون به على غير أهله»، ضمن رسائله: ٤/ ٨٥، وانظر ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الغزالي في الرد على المنطقيين: ص١٩٤ ومابعدها.

(٣) انظر مثلاً الإكسير في علم التفسير لنجم الدين الطوفي: ص٢٦.

(٤) ٢/ ٩٠ من الكتاب المشار إليه.

وثالثها: أنها مع كونها دلائل، فهي منافع من وجه آخر، مما يؤدي إلى ميل الإنسان إليها، وعدم إنكارها والتأثر بالشبهات حولها.

ورابعها: مباشرة الإنسان ولابد ولو لبعضها، ومشاهدة شيء منها، وكثرة ممارستها، ممايفيد الملكة الراسخة[1].

ثم قال: (وإذا عرفت هذه الوجوه المقتضية لرجحان هذه الطريقة على سائر الطرق، فنقول: لما كان الأمر كذلك، كانت الكتب الإلـٰهية مملوءة من هذا النوع من الدلائل، لاسيما القرآن العظيم، وكذلك فإنك متى أوردت أنواعًا كثيرة من هذه الدلائل، طابت القلوب، وخضعت النفوس، وأذعنت الأفكار للإقرار بوجود الإلـٰه الحكيم)[2].

وللرازي وصية مشهورة رجع فيها إلى طريقة القرآن، ومما قال فيها بحسب ماذكره ابن أبي أصيبعة[3]: (ولقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله ـ تعالى ـ، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وماذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية.. (إلى أن قال) وأقول: ديني متابعة محمد سيد المرسلين، وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما)[4].

وقد علق الإمام ابن القيم على كلامٍ للرازي نحو هذا الأخير فقال:

---

(١) انظر ١/ ٢١٦ من الكتاب المشار إليه.

(٢) ١/ ٢١٦ من الكتاب المشار إليه.

(٣) هو موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي، الحكيم الفاضل صاحب المصنّفات، كان عالما في الطب والأدب والتاريخ. توفي سنة ٦٦٨هـ. انظر النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٧/ ٢٢٩.

(٤) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعه: ٣/ ٤١، وانظر نحوه في مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١/ ١٤٥.

(وهذا الذي أشار إليه بحسب مافُتح له من دلالة القرآن بطريق الخبر، وإلا فدلالته البرهانية العقلية التي يشير إليها ويرشد إليها فتكون دليلاً سمعيًا عقليًا أمرٌ تميز به القرآن، وصار العالم به من الراسخين في العلم، وهو العلم الذي يطمئن إليه القلب وتسكن عنده النفس ويزكو به العقل، وتستنير به البصيرة، وتقوى به الحجة، ولاسبيل لأحد من العالمين إلى قطع من حاج به، بل من خاصم به فلجت حجته، وكسر شبهة خصمه، وبه فتحت القلوب، واستُجيب لله ولرسوله، ولكن أهل هذا العلم لاتكاد الأعصار تسمح منهم إلا بالواحد بعد الواحد، فدلالة القرآن سمعية عقلية، قطعية يقينية، لاتعترضها الشبهات ولاتتداولها الاحتمالات، ولاينصرف القلب عنها بعد فهمها أبدًا)[1].

ثم ذكر ابن القيم عن بعض المتكلمين ـ ولم يسمّه ـ أنه قال: (أفنيت عمري من الكلام أطلب الدليل، وأنا لا أزداد إلا بعدًا عن الدليل، فرجعت إلى القرآن أتدبره وأتفكر فيه، وإذا أنا بالدليل حقًا معي، وأنا لا أشعر به، فقلت والله مامثلي إلا كما قال القائل:

ومن العجائب والعجائبُ جمةٌ ... قربُ الحبيب وما إليه وصولُ
كالعِيس في البيداء يقتلها الظما ... والماء فوق ظهورها محمولُ[2]

قال فلما رجعت إلى القرآن، إذا هو الحكم والدليل، ورأيت فيه

---

(١) مفتاح دار السعادة: ١/١٤٦.

(٢) لم أقف على قائلهما، وهي قريبة من أبياتٍ لأبي العلاء المعري يقول فيها:

ومن العجائب أن يسيّر آمل ... مِدَحًا ولم يعلم بها المأمول
ما كان يركب غيرها لو أنه ... عُرض القريض عليه وهو خيول
ويصدها قصر العنان فمالها ... يوم الرهان إلى الأمير وصول
والعيس أقتل ما يكون لها الصدى ... والماء فوق ظهورها محمول

انظر شروح سقط الزند: ص٨٧٨ ـ ٨٨٠، بتحقيق عبدالسلام هارون وزملائه، نشر الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٨هـ.

من أدلة الله وحججه وبراهينه وبيناته مالو جُمع كلُّ حق قاله المتكلمون في كتبهم، لكانت سورة من سور القرآن وافية بمضمونه، مع حسن البيان، وفصاحة اللفظ، وتطبيق المفصل، وحسن الاحتراز، والتنبيه على مواضع الشبه، والإرشاد إلى جوابها، وإذا هو كما قيل ـ بل فوق ماقيل ـ:

كفى وشفى مافي الفؤاد فلم يدع لذي أرب في القول جدًا ولاهزلاً[1]

وجعلت جيوش الكلام بعد ذلك تفد إليّ كما كانت، وتتزاحم في صدري، ولايأذن لها القلب بالدخول فيه، ولاتلقى منه إقبالاً، ولاقبولاً فترجع على أدبارها)[2].

(١) لم أقف على قائله.

(٢) مفتاح دار السعادة: ١/ ١٤٦.

obeikandl.com